

جائحة كوفيد-19- وتأثيراتها الاقتصادية بين سياسات التكافل الاجتماعي والتفاعل الاقتصادي – دراسة حالة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-

The Covid-19 pandemic and its economic impacts between social solidarity policies and economic interaction - A case study of the OIC Member States -

كهينة رشام¹

¹ جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، rechamkahina@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/12

تاريخ القبول: 2021/08/16

تاريخ الاستلام: 2021/05/13

ملخص:
يهدف البحث إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة فيروس كوفيد 19 في دول منظمة التعاون الإسلامي، التي سارعت إلى اتخاذ الإجراءات محاولة منها التعامل مع هذا الظرف. وتوصل البحث إلى أن جل المؤشرات تشير بأن الرهانات المرتبطة بالفترة ما بعد كورونا ستكسبها المجموعات التي تتخذ بفعالية تدابير ناجعة للتخفيف من آثار هذه الأزمة بشكل جماعي ومنسق.
كلمات مفتاحية: جائحة كوفيد-19-، منظمة التعاون الإسلامي، الآثار، سياسات المواجهة.

تصنيفات JEL : F35، F21، D33

Abstract:

The research aims to analyze the economic and social impacts of the Covid-19 pandemic in the OIC countries, which rushed to take measures in an attempt to deal with this circumstance.

The research found that most indicators indicate that the stakes related to the post-Corona period will be won by groups that effectively take effective measures to mitigate the effects of this crisis in a collective and coordinated manner.

Keywords: The Covid-19 Pandemic, Organization of Islamic Cooperation, Effects, Politics of Confrontation.

Jel Classification Codes: D33, F21, F35.

1. مقدمة:

تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعالم بأسره اليوم جائحة لم يسبق لها مثيل خلال القرن الماضي جائحة سريعة الانتشار، تزهق أرواح البعض وتدمر الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبعض الآخر. فعلى الرغم من أنها وليدة أزمة صحية إلا أن لها في الواقع وقعا أكبر من ذلك. فآثارها السلبية لامست مختلف مناحي الحياة من صحة، واقتصاد، ومال، وأعمال، وطاقة وأمن، وتعليم، وأمن غذائي، ونقل، وسياحة، وبنية تحتية وعلاقات دولية، وأواصر مجتمعية، وممارسة الشعائر والمعتقدات الدينية..... فهي أزمة إنسانية واجتماعية تسفر عن تغيرات وتحولات تشل القلب النابض للمجتمع. وكما هو الحال في العديد من البلدان حول العالم، تشكل جائحة كوفيد-19- تحديا غير مسبوق في دول منظمة التعاون الإسلامي يفضي إلى خسائر صحية واجتماعية واقتصادية جسيمة بدأت بالفعل تترتب عنها عواقب تاريخية مهولة. فالمعدلات التصاعدية للنمو الاقتصادي بدأت تعرف تقلصات بسبب النشوب السريع لهذه الجائحة، الى جانب ارتفاع مستويات البطالة والفقر بشكل كبير في جميع أنحاء العالم وفي العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويؤثر هذا الوباء بشكل خاص على الفئات الاجتماعية الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك الفقراء وكبار السن والنساء والشباب والأطفال والأشخاص ذو الإعاقة، كما يعاني الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم المياه الجارية واللاجئون والمهاجرون أو النازحون بشكل كبير من هذه الجائحة ومن العواقب المترتبة عنها- جراء إجراءات حظر التنقل، وقلة فرص العمل، والصراعات.

وفي سبيل مواجهة الآثار السلبية التي خلفتها ومازالت تتسبب فيها هذه الجائحة قامت دول منظمة التعاون الإسلامي بصياغة العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتعامل مع الوضع الراهن، ومحاولة احتواء الأضرار المستقبلية التي تواجه شعوبها تجلى ذلك من خلال الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على صعيد جماعي، وبالتواصل مع المنظمات العالمية المختصة. من هذا المدخل تتبلور إشكالية البحث على النحو التالي:

ماهي الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كوفيد -19-؟ وماهي السياسات التي انتهجتها دول منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة الأزمة؟

الفرضيات: للإجابة الأولية على الاشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- فيروس كوفيد -19- حيواني الأصل انتقل إلى الانسان عن طريق لمس الحيوانات.
- تأثرت الشركات عابرة الحدود بفيروس كوفيد -19- نتيجة اجراءات الحضر وغلق الحدود.

- اتخذت دول منظمة التعاون الإسلامي استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى فردية وجماعية للتعامل مع الظاهرة.

هدف البحث: يتمثل الهدف من هذا البحث التعرف على فيروس كورونا 19 المستجد من خلال التعرف لأصل منشئه، وكيفية انتشاره، والتطرق للآثار المختلفة الناجمة عنه خاصة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، وماهي السياسات التي وضعتها لمواجهة.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها من خلال توضيح جائحة كوفيد 19 وكيفية انتشارها والتعرف على العدوى بالفيروس، وتم استخدام منهج دراسة الحالة لتحليل الوضع الراهن لدول منظمة التعاون الإسلامي والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن هذا الوباء، والسياسات التي وضعتها لاحتواء الأزمة.

2. جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد - 19 -

وفقا لمنظمة الصحة العالمية (WHO، 2020)، تشكل فيروسات كورونا عائلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تصيب الثدييات وقد تسبب أيضًا المرض لها، بما في ذلك البشر.

1.2 التطور التاريخي لظهور فيروس كورونا المستجد-Covid-19 (Organization Of Islamic Cooperation، 2020، صفحة 01)

تم التعرف على فيروس كورونا لأول مرة في الستينيات. كما تمت دراسة أن الفيروس قد انتقل من الحيوانات إلى البشر ولكن لم يكن هناك دراية بالعدوى في البداية وبالتالي، ترك الفيروس ينتشر بشكل فعال إذ تظهر الأعراض في فترة 2-14 يومًا بعد تعرض الشخص للفيروس.

ظهر الفيروس التاجي البشري الجديد في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي بالصين في أواخر عام 2019. وخلال هذه الفترة، أبلغت سلطات الصحة العامة الصينية عن عدة حالات لمتلازمة الجهاز التنفسي الحادة في هذه المنطقة. وفي 12 جانفي 2020، شاركت الصين التسلسل الجيني لفيروس كورونا الجديد.

في 2020/01/30، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن nCoV-2019 أنها حالة طوارئ صحية عامة ذات اهتمام دولي. وفي 11 فبراير 2020، قامت منظمة الصحة العالمية بتسمية nCoV-2019 باسم COVID-19. وفي 11 مارس 2020، أجرت منظمة الصحة العالمية تقييمًا مفاده أن COVID-19 يمكن وصفه بأنه جائحة.

استنادًا إلى البيانات الواردة من موقع Worldometers، اعتبارًا من 15 أبريل 2020 (الساعة 12:00 بتوقيت جرينتش)، هناك 2015571 حالة مؤكدة من COVID-19 على مستوى العالم، مع 197,057 حالة في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. كانت هناك 127635 حالة وفاة، منها 7988 في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي.

2.2 التعريف بفيروس كورونا المستجد كوفيد - 19 -

وفقا لمنظمة الصحة العالمية فإن فيروسات كورونا هي فصيلة واسعة الانتشار يعرف أنها تسبب أمراضا تتراوح بين نزلات البرد الشائعة على الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS) وفيروس كورونا المستجد (NCOV) هو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر، ففيروسات كورونا حيوانية الأصل، أي أنها تنتقل بين الحيوانات. وقد خلصت البحوث إلى أن فيروس كورونا المسبب لمرض (SARS-COV) قد انتقل من القطط إلى البشر، وأن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-COV) قد انتقل أيضا من الإبل إلى البشر. أما عن علامات العدوى الشائعة فتتمثل في الحمى، سعال، ضيق التنفس، وفي الحالات الخطيرة تتسبب في التهابات رئوية ومتلازمة تنفسية حادة، فشل كلوي، تؤدي إلى الوفاة. (World Wealth Organisation، 2021)

وعرف بأن: إن فيروسات كورونا هي زمرة واسعة من الفيروسات تشمل فيروسات يمكن أن تتسبب في مجموعة من الاعتلالات في البشر، تتراوح ما بين نزلة البرد العادية وبين المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة. (منظمة الصحة العالمية، التأهب والاستجابة للطوارئ، 2021)

ويشتق اسم (Coronavirus) من لفظة (Corona) وهي كلمة لاتينية تعني: التاج، حيث يشير الاسم هنا إلى المظهر المميز لجزيئات الفيروس (الفيروسات) والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تمتلك خلا من البروزات السطحية، مما يظهرها على شكل تاج الملك، أو الهالة الشمسية. (بوعموشة، 2020، صفحة 125)

3.2 حالات COVID-19 المؤكدة

من الأهمية معرفة عدد الأشخاص المصابين بـ COVID-19 لفهم حجم تفشي المرض والاستجابة له بشكل مناسب. تُعرف منظمة الصحة العالمية الحالة المؤكدة بأنها "شخص لديه تأكيد مختبري للعدوى. وقد يكون العدد الإجمالي لحالات COVID-19 أعلى من عدد الحالات المؤكدة بسبب الاختبارات المحدودة. على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين البلدان، إلا أن هناك سلسلة إبلاغ طويلة بين الحالة الجديدة أو الوفاة، وإدراجها في الإحصائيات.

في 25 يناير 2020، أصبحت ماليزيا أول دولة في منظمة التعاون الإسلامي تعلن عن أول حالات مؤكدة مع 3 مرضى والتي ستصل إلى 195167 حالة مؤكدة في إجمالي 54 دولة في المنظمة.

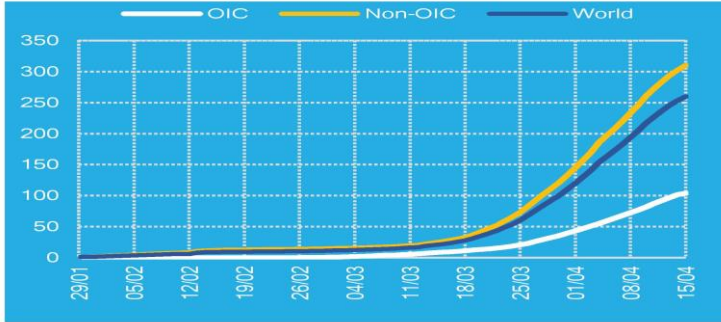
شكل 1: إجمالي الحالات المؤكدة في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، 29 جانفي - 15 أبريل 2020



Source: Organization Of Islamic Cooperation, Covid – 19 – Pandemic In Oic Member Countries, Statistical, Economic And Social Research And Training Centre For Islamic Countries, OIC Statistical Outlook, April 2020, p02.

في 24 فبراير 2020 - بعد 27 يوماً من الإبلاغ عن ما مجموعه 11 حالة مؤكدة من قبل ماليزيا والإمارات العربية المتحدة - أبلغت 7 دول في منظمة التعاون الإسلامي عن 100 حالة مؤكدة. منذ ذلك الحين، يتبع إجمالي الحالات المؤكدة نمط نمو أسي وتتزايد الأرقام بسرعة. لمقارنة متوسط منظمة التعاون الإسلامي مع العالم، يظهر إجمالي الحالات المؤكدة لكل مليون في الشكل 2.

شكل 2: إجمالي الحالات المؤكدة لكل مليون شخص، 29 يناير - 15 أبريل 2020

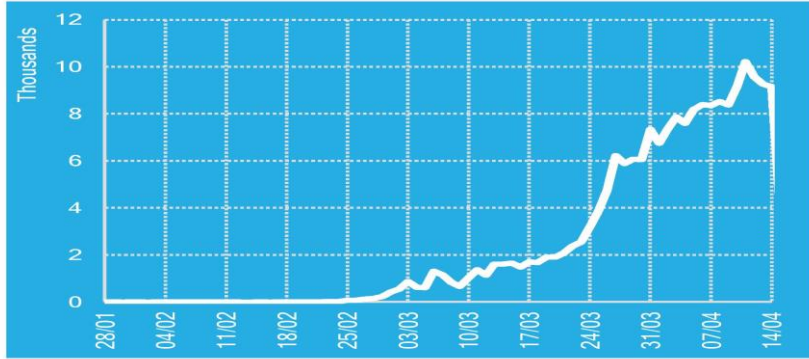


Source: Organization Of Islamic Cooperation, Covid – 19 – Pandemic In Oic Member Countries, Statistical, Economic And Social Research And Training Centre For Islamic Countries, OIC Statistical Outlook, April 2020, p02.

في 1 مارس 2020، كانت هناك حالة واحدة مؤكدة من COVID-19 لكل مليون نسمة في المنطقة. على الرغم من أن نقطة البداية لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تختلف عن العالم، فإن مسار الحالات المؤكدة لكل مليون من متوسط منظمة التعاون الإسلامي مشابه جداً للعالم، وترتفع الحالات في كلا المجموعتين بسرعة وتتبع النمط الأسي. في 15 أبريل 2020، بينما كان لدى مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي 102.3 حالة لكل مليون نسمة، كان لدى العالم 258.1 حالة لكل مليون نسمة.

يوضح الشكل 3 الحالات المؤكدة الجديدة يوميًا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. بناءً على البيانات المتاحة تم الوصول إلى نقطة الذروة في 11 أبريل 2020 مع 10218 حالة مؤكدة جديدة يوميًا. لإنهاء الوباء، يتعين على البلدان تسوية منحني عدد الحالات اليومية. يجب أن يستقر المنحني ثم ينخفض.

شكل3: الحالات المؤكدة الجديدة اليومية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، 28 يناير - 14 أبريل 2020



Source : Organization Of Islamic Cooperation, Covid – 19 – Pandemic In Oic Member Countries, Statistical, Economic And Social Research And Training Centre For Islamic Countries, OIC Statistical Outlook, April 2020, p03.

إجمالي حالات COVID-19 المؤكدة لدول منظمة التعاون الإسلامي الفردية مع البيانات المتاحة أيضًا إلى إجمالي الحالات المؤكدة على أساس تاريخي لدول منظمة التعاون الإسلامي منذ 24 فبراير 2020. أنها في مراحل مختلفة من تفشي COVID-19 حيث بدأ الوباء في أوقات مختلفة، وبدأ بشكل رئيسي في إيران وماليزيا في نهاية فبراير، ثم بدأت تظهر في دول أخرى، لا سيما في دول منظمة التعاون الإسلامي الإفريقية في نهاية مارس 2020.

5.2. حصيلة الإصابات بفيروس كورونا المستجد كوفيد – 19- في بعض دول

منظمة التعاون الإسلامي حسب احصائيات أبريل 2021

وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول 1: الإصابات بفيروس كورونا المستجد حسب احصائيات أبريل 2021

تركيا	الحالات	الوفيات	في العلاج	حالات حرجة	تعافي
2 247 435	25 210	95 634	1 808	2 403 314	تركيا
1 286 379	57 481	150 735	4 057	1 070 171	ايران
999 256	28 132	161 636	0	809 488	أندونيسيا
366 584	6 355	2 092	333	358 137	المملكة العربية السعودية
281 546	798	25 444	0	255 304	المملكة العربية

المتحدة					
ماليزيا	186 849	689	41 076	261	145 084
مصر	162 486	9 012	26 473	90	127 001
الكويت	161 777	954	6 057	51	154 766
الجزائر	105 854	2 866	30 845	42	72 143

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، أخبار واحصائيات كوفيد -19- للدول الأعضاء، على الموقع: <https://www.oic-oci.org/covid-19/?lan=ar>, Consulté le 06/05/2021

يتضح من الجدول السابق أن هناك تباين في حجم انتشار الفيروس في بلدان المنظمة، وتعتبر تركيا البلد الأكثر إصابة بالفيروس، تليها كل من إيران واندونيسيا، أما بالنسبة لإجمالي الإصابات بالنسبة لكل دول المنظمة في نفس الفترة فقد بلغت 10843479 جالة، واجمالي الوفيات كان 210935، في حين اجمالي التعافي قدر ب 9625131.

3. منظمة التعاون الإسلامي

تعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها 57 دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه.

1.3 نشأتها:

أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 12 من رجب 1389 هجرية (الموافق 25 من سبتمبر 1969 ميلادية). عُقد في عام 1970 أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين الأمين العام للمنظمة الحادي عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر 2016. (منظمة التعاون الإسلامي، 2021)

وتتفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهتم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تتشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين. وتهدف المنظمة الى: (منظمة التعاون الإسلامي، ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، 1972، صفحة 04)

- تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء؛ وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة؛ احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحها المشتركة... الخ.

2.3 الهيئات المتفرعة عن المنظمة:

هي الأجهزة المنشأة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بناء على قرار من المؤتمر الإسلامي للملوك ورؤساء الدول والحكومات أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكتسب عضويتها بصورة تلقائية من الدول الأعضاء، ويتم تمويلها بوساطة مساهمات الدول الأعضاء الإلزامية والمساهمات الطوعية ومن المداخل المتأتية مما تقدمه من خدمات. وتقر ميزانياتها من قبل المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية. وفيما يلي أسماء الأجهزة المتفرعة ومقرها: (منظمة التعاون الإسلامي، 2021)

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا؛ مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، تركيا؛ الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا، بنغلاديش؛ المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء، المملكة المغربية؛ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة - المملكة العربية السعودية؛ صندوق التضامن الإسلامي ووقفه، جدة، المملكة العربية السعودية.

4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كوفيد -19- على دول منظمة التعاون الإسلامي

لقد تم الإبلاغ عن أكثر من ثلثي إجمالي الحالات المؤكدة للمنظمة في خمس دول وهي تركيا (24%) إيران (20%)، المملكة العربية السعودية (10%)، باكستان (7%)، والامارات العربية المتحدة (6%).

1.4. الآثار الاقتصادية

يصعب قياس الآثار الاقتصادية الحقيقية لوباء كوفيد -19- في بيئة سريعة التغير، خصوصا على مستوى الإنتاج والعمالة وإنفاق المستهلكين والتجارة الدولية والأمن الغذائي والتعلم.

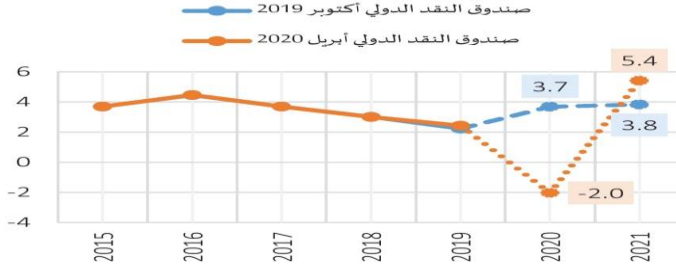
1.1.4. الآثار على الإنتاج والنمو: للوباء أثران رئيسيان على الاقتصادات: أحدهما يتعلق بتوريد السلع والخدمات والآخر يتعلق بالطلب، وهذا الأمر يعرض الشركات لخطر تكبد خسائر في العائدات، وانخفاض الاستثمارات والقدرة الإنتاجية، والاستغناء عن العمال، ثم في النهاية إلى العجز عن السداد. وعادة ما تنفق الأسر والشركات بمستويات أقل وتوفر بمستويات أعلى في الظروف التي تتسم بعدم اليقين المتزايد، مما يقلل من إجمالي الطلب على السلع الأساسية والأصول ويخفض أسعارها.

وتقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انخفاضا في مستوى الإنتاج يتراوح بين الخمس إلى الربع في العديد من الاقتصادات، مع احتمال انخفاض إنفاق المستهلكين بنحو الثلث.

- حسب صندوق النقد الدولي فانه تشير مجموعة البيانات المنشورة في أكتوبر 2019 إلى توقعات نمو متوسط في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بمستوى 3.7% لعام 2020 و3.8% لعام 2021 وهذا يتماشى إلى حد كبير مع مسار النمو الملحوظ على

المدى الطويل في المنطقة. ونشرت مجموعة البيانات المحدثه في أفريل 2020 مسجلة تراجعاً كبيراً، مع الأخذ في عين الاعتبار التأثيرات المحتملة للوباء. واستناداً إلى مجموعة البيانات الجديدة، يتوقع أن تعرف منطقة المنظمة انكماشاً بنسبة 2% في عام 2020 (الشكل 4).

الشكل 4: التغير في توقعات النمو بدول منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي.

- يتوقع أن تنمو اقتصادات المنظمة كمجموعة بمعدل 5.4% في عام 2021 ولكن من المتوقع أن تتأثر دول المنظمة بشكل أقل حدة من الدول المتقدمة ولكن تقريبا بنفس مستوى الدول النامية غير الأعضاء.

فعلى الرغم من التوقعات المتفائلة نوعاً ما من قبل صندوق النقد الدولي، قد تطول فترة التعافي إذا ظلت أسعار السلع الأساسية منخفضة، وزادت ديون الحكومات والشركات، وتفاقم الاختلالات المالية بسبب التمديد المحتمل للإغلاق الشامل للأنشطة الاقتصادية، وكذلك مشكلة التجدد في الفيروس على نوبات مرضى آخرين ويتخذ فيه المرض أعراضاً أخرى.

2.1.4. الآثار على العمالة: من المتوقع أن تؤدي التدابير الوقائية المتمثلة في عمليات الإغلاق إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة معدلات البطالة. وفي التقرير النهائي لمنظمة العمل الدولية، من المتوقع أن تنخفض ساعات العمل العالمية بنسبة 10.5% في الربع الثاني من 2020، وهو ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل. (منظمة التعاون الإسلامي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد - 19 - في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، 2020، صفحة 07)

في حين أن الملايين من العمال معرضون للتسريح من العمل، فإن العدد النهائي السنوي لفقدان الوظائف في عام 2020 والذي من المتوقع أن يكون أكثر من 25 مليون، سيعتمد بشكل حاسم على تطور الوباء والتدابير المتخذة للتخفيف من وطأته. فالوظائف التي من الممكن أن تكون عرضة لمخاطر عالية تتدخل ضمن نطاق قطاعات السياحة والإقامة والسفر والغذاء. وعلى وجه التحديد، فإن العاملين لحسابهم

الخاص، والعاملين في وظائف قصيرة الأجل أو بدوام جزئي هم أكثر عرضة إلى خطر فقدان العمل.

تم استخدام التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية كبديل، والتي تتوقع حسب أحدث تقديراتها زيادة في عدد العاطلين عن العمل بأكثر من 25 مليون. وهذا يعادل زيادة بنسبة 0.7% في معدلات البطالة العالمية في إطار المستويات الحالية لمعدل المشاركة في القوى العاملة. وإذا زاد معدل البطالة بنفس المعدل في مجموعة دول المنظمة وبلغ 7.4% (من 6.7%) فإن العدد الإجمالي للعاطلين سيرتفع من مستواه التقديري السابق البالغ 47.7 مليون إلى 53.3 مليون في عام 2020. أما إذا زادت معدلات البطالة إلى 7.7% (بنسبة 1%) فإن هذا العدد سيتجاوز 55 مليون شخص. مما سيسفر عن تحديات ضخمة في وضع السياسات العامة ستواجهها حكومات منظمة التعاون الإسلامي في استيعاب 8 ملايين عاطل إضافي ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للسكان المتضررين خلال فترة ما بعد الأزمة.

وفقا لمسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا شمل 780 مؤسسة من مختلف محافظات تركيا حول آثار الوباء على الشركات، أجابت نسبة 36% من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بأنها قد علقت أنشطتها. وحسب المسح، انخفضت إيرادات أكثر من نصف الشركات بأكثر من 50%. (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 09)

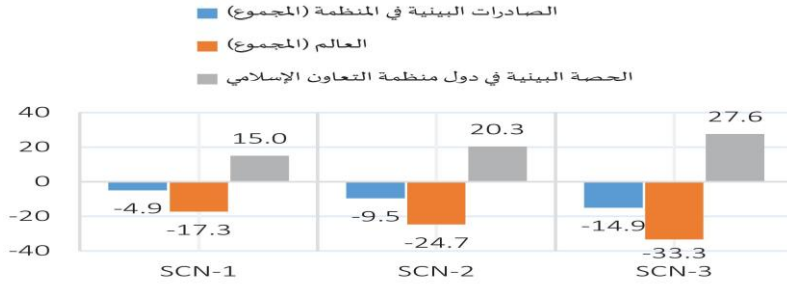
3.1.4. الآثار على التجارة والمالية:

أ. التدفقات التجارية: للتحقيق في الآثار المحتملة للوباء على قطاع التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تجدر الإشارة إلى أن هيكل الصادرات في هذه البلدان يتركز بقدر كبير على الموارد والمنتجات الأساسية القائمة على السلع الأساسية. لذلك، فإن الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية سيؤثر بشكل كبير على التدفقات التجارية مع بقية العالم وبين دول المنظمة أيضا.

وبأخذ متوسط التدفقات التجارية خلال السنوات الخمس الماضية، تم تحديد أفضل 20 قطاعا للتصدير في دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي شكلت مجتمعة 85% من جميع الصادرات من مجموعة بلدان المنظمة. يتم حساب التغييرات المحتملة في الصادرات في هذه القطاعات بناء على مؤشرات الأسعار التي قدمها صندوق النقد الدولي في مجموعات السلع الرئيسية:

شكل رقم 5: التغييرات المحتملة في تدفقات الصادرات من دول منظمة التعاون الإسلامي

(%)



المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد - 19 - في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، سويسرك، ماي 2020 ص11.

كما هو موضح في الشكل 5، في حالة السيناريو الأول، حيث تكون أسعار النفط أقل بنحو 42% من متوسط مستوى الخمس سنوات، والسلع الأخرى بحوالي 1% - 5% ستتخفض الصادرات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 4.9% ثم ستتراجع صادراتها للعالم بحوالي 17%. وهذا من شأنه زيادة حصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بنسبة 15%. كما أنه سيؤدي انخفاض إضافي في أسعار السلع 55% في أسعار النفط و 5 - 10% في السلع الأخرى في حالة السيناريو الثاني؛ السيناريو الثالث انخفاض 70% في أسعار النفط و 10%-15% في السلع الأخرى إلى خسائر إضافية في حجم الصادرات لكنه سينطوي على حصة أكبر للتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي.

ب. السياحة والنقل: يتم إنتاج حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم من هذا القطاع. كما يخلق قطاع السياحة وظيفة من بين كل 4 وظائف جديدة في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2019، شكلت السياحة الدولية 8% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي ووفرت فرص عمل لأكثر من 45 مليون

شخص. (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 13)

وفقاً لمنظمة السياحة العالمية (2020) فإن حوالي 80% من شركات السياحة على مستوى العالم عبارة عن مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم لديها مصادر محدودة للبقاء في حالة حدوث صدمة اقتصادية مثل الصدمة الحالية، وقد أدى الإعلان عن جائحة كوفيد-19 - يوم 11 مارس 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية إلى موجة تدابير فرض قيود على السفر بأشكال وكثافة مختلفة وضعت هذا القطاع في موقف صعب. وحسب منظمة السياحة العالمية. واعتباراً من 28 أبريل 2020 من بين 217

وجهة حول العالم حيث: (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 14)

- أغلقت 45% حدودها كلياً أو جزئياً في وجه السياح - "لا يُسمح للركاب بالدخول"؛
- علقت 30% من الرحلات الدولية كلياً أو جزئياً "تم تعليق جميع الرحلات الجوية"؛

- منعت 18% دخول مسافرين من دول محددة أو الركاب الذين عبروا من خلال وجهات معينة؛

- طبقت 7% إجراءات مختلفة، مثل الحجر الصحي أو العزل الذاتي لمدة 14 يوما وإجراءات التأشيرة.

نتيجة للقيود المذكورة قدرت منظمة السياحة العالمية انخفاض في عدد السياح الوافدين الدوليين بنسبة 20% إلى 30% في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وهذا يترجم في انخفاض على مستوى عائدات (صادرات) السياحة الدولية بمقدار 300 إلى 450 مليار دولار أمريكي. ونظرا لقيود السفر وإجراءات الإغلاق الشامل، ألغت شركات الطيران في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي رحلاتها الدولية في مارس 2020. وارتفع عدد حالات الإلغاء هذه بشكل ملحوظ في مارس وأفريل مع انتشار تفشي كوفيد-19 بسرعة في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، في فبراير 2020 بينما سجلت الإمارات العربية المتحدة انخفاضا بنسبة 2% فقط في سعة مقاعد الركاب الدولية بالمقارنة مع المخطط المسبق، بلغ معدل الانخفاض نسبة 84% في أفريل 2020 وعلى نفس المنوال شهدت تركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا. وقطر والمغرب، وهي جميعها وجهات سياحية رئيسية في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

2.4. الآثار الاجتماعية

في خضم زيادة حالات الإصابة بكوفيد - 19 -، والطلب على العلاج العاجل، تتعرض أنظمة الرعاية الصحية لضغوط كبيرة في جميع أنحاء العالم.

1.2.4. الاستخدام المفرط للهياكل الأساسية للخدمات الصحية: إن العاملين الصحيين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يعانون من نقص كبير في الأطر الطبية والمرضات. وفقا لأحدث البيانات المتاحة، يبلغ عدد العاملين في القطاع الصحي لكل فرد 26 عاملا فقط لكل 10 000 شخص للدول الأعضاء في المنظمة كمجموعة، وهو ما يمثل نصف الحد الأدنى البالغ 44.5 من العاملين الصحيين لكل 10 000 من السكان كما هو محدد من طرف منظمة الصحة العالمية. وتواجه 38 دولة عضو نقصا حادا في العاملين الصحيين، بمعدل يقل عن 44.5 من الأعوان لكل 10 000 شخص.

وبواجه العاملون الصحيون أكبر المخاطر وهم معرضون لكوفيد-19 - ولنشره أثناء مساعدة الآخرين. فقد تعرض العاملون في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى العدوى خاصة إيران التي سجلت أكبر ضرر بما يزيد عن 2000 إصابة، تلتها تركيا (600) والنيجر (126) ونيجيريا (113) كوت ديفوار (85) والغابون (57) والكاميرون (40). (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 24)

يتطلب علاج مرضى كوفيد- 19 - عددا كافيا من أسرة العناية، إلا أن هناك نقصا حادا فيها في البلدان النامية منخفضة الدخل، ويتراوح توافر أسرة العناية المركزة فيها بين أقل من سرير واحد لكل 100.000 شخص في الصومال و 46 سريرا في تركيا،... الخ.

2.2.4. تعطل خدمات وتدخلات الرعاية الصحية الروتينية: أفادت 21 دولة بما في ذلك العديد من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي عن نقص في إمدادات اللقاحات الحرجة نتيجة إغلاق الحدود على نطاق واسع وحظر السفر الجوي. ووفقا لليونسيف، يمكن أن يحرم أكثر من 117 مليون طفل في 37 دولة من لقاح الحصبة حيث تم تأجيل حملات التحصين في 24 دولة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حالات الحصبة وشلل الأطفال في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة وخاصة أفغانستان والنيجر وباكستان والصومال وسوريا. (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 27)

3.2.4. التعليم: إن أحد الآثار البارزة لوباء كوفيد-19-، هو الإغلاق الواسع النطاق للمدارس والكليات والجامعات في جميع أنحاء العالم. فمذ فبراير 2020، اختارت 193 دولة إغلاق المؤسسات التعليمية في محاولة لإبطاء انتشار كوفيد - 19-، وأثرت عمليات الإغلاق هذه على ما يقرب 1.7 مليار متعلم في مستويات ما قبل الابتدائي، والابتدائي والثانوي والتعليم العالي، كما تضرر قطاع التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشدة إثر الوباء.

5. السياسات العامة والجهود المتخذة من قبل منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة جائحة كورونا كوفيد -19-

استجابة لمتطلبات الوضع الخطير والتحديات الجسيمة التي أفرزها الوباء سارعت منظمة التعاون الإسلامي إلى تحمل مسؤوليتها بدعم الجهود الوطنية للدول الأعضاء والتنسيق بينها.

1.5. في المجال السياسي

اتجهت أنظار المنظمة إلى مناطق النزاعات، وكذلك الدول الأقل نمواً واللاجئين أينما كانوا لمد يد العون لهم والمطالبة بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية والطبية لهم. فقد ناشد الأمين العام أطراف النزاعات التي تعرفها المنطقة الإسلامية، أن تبادر بالوقف الفوري لإطلاق النار والعنف حماية لشعوبها وحفاظا على الأرواح وأن توجه اهتمامها لمكافحة الجائحة. (منظمة التعاون الإسلامي، جهود منظمة التعاون الإسلامي بأجهزتها كافة في خدمة القضايا الإسلامية، ومواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد - 19 -، نظرة عامة، 2020، صفحة 38)

2.5. في مجال الإنساني

قام صندوق التضامن الإسلامي بتخصيص حساب مصرفي لمساعدة الدول الأعضاء في المنظمة الأقل نمواً، في تعزيز قدراتها على مواجهة جائحة فيروس كورونا في توفير أدوات وأجهزة طبية لدعم وتحسين قدرات وزارات الصحة في هذه

البلدان، وقامت المنظمة بتحويل طلبات المساعدة التي تردها إلى البنك الإسلامي للتنمية للحصول على الدعم، كما تقوم بتكثيف المشاورات مع الشركاء الدوليين في المجال الإنساني: الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية.

3.5. في مجال الصحة

تركزت استجابة السياسات في البلدان الأعضاء في المنظمة على ضمان وصول الفئات الضعيفة إلى خدمات التشخيص والعلاج؛ وتعزيز قدرات أنظمة الرعاية الصحية؛ وإيجاد سبل ووسائل بديلة لتحسين المراقبة والرعاية؛ والإسراع في تطوير آليات التشخيص والعلاج، وتضمنت أيضا تحسين عادات النظافة الشخصية متبوعة بإجراءات التباعد الاجتماعي وحالات الإغلاق للحد من التنقل البشري، وبالتالي خطر الإصابة بالعدوى أو نقل الفيروس إلى أشخاص آخرين.

كما اتخذت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدابير توفير ما يكفي من معدات الوقاية الشخصية إلى جانب الحوافز المادية، وحمايتهم بموجب تشريعات من العنف والمضايقة داخل مرافق الرعاية الصحية وخارجها. كما تلقت أكثر من 20 دولة عضو في المنظمة إمدادات من معدات الوقاية الشخصية من منظمة الصحة العالمية، وقامت تركيا بزيادة إنتاج معدات الوقاية الشخصية وتصديرها.

وفي إطار الاستجابة لمكافحة كوفيد-19- كثفت تدفقات المساعدة الطبية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيث: (منظمة التعاون الإسلامي، الآثار ، 2020، صفحة 54، 55)

- قدمت قطر إمدادات طبية إلى كل من فلسطين ولبنان وتونس وإيران والجزائر.
- قدمت تركيا مساعدات إلى ما لا يقل عن 57 دولة حول العالم للمساعدة، بما في ذلك أفغانستان والجزائر وأذربيجان وألبانيا وبنغلاديش وغينيا وإندونيسيا وإيران والعراق وليبيا وقرغيزستان ولبنان وموزمبيق والصومال والسودان وباكستان وفلسطين وتونس وأوغندا واليمن.

- تتوفر باكستان على مخزون إضافي من أقراص الكلوروكين التي يمكن استخدامها لعلاج مرضى كوفيد-19- وفي هذا الصدد، وافق مجلس الوزراء الباكستاني على تصدير الدواء إلى عدد من البلدان بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر وكازاخستان، بحيث كانت مليون قرص من الكلوروكين إلى المملكة العربية السعودية و500 ألف إلى تركيا، و700 ألف إلى كازاخستان، و300 ألف إلى قطر.

- أرسلت الإمارات العربية المتحدة عدة طائرات شحن تحمل أطنانا من الإمدادات الطبية ومواد الإغاثة إلى المحتاجين في العديد من البلدان، وبعض الدول الأعضاء في

منظمة التعاون الإسلامي مثل الصومال وموريتانيا وباكستان وكازاخستان كمبادرة تضامن في الكفاح ضد كوفيد-19.

- تبرعت المملكة العربية السعودية بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لمنظمة الصحة العالمية استجابة لندائها العاجل المتعلق بكوفيد-19- للمساعدة في تقديم الخدمات اللازمة للبلدان ذات النظم الصحية الهشة. 4.5. في المجال الاجتماعي

اتخذت تدابير السياسة العامة على المستوى الاجتماعي أوجها متعددة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فقد اعتمدت تدابير التباعد الاجتماعي الإجبارية أو الطوعية، وإجراءات تخص الإغلاق الشامل أو الجزئي كارتداء الكمامات ومنع التجمعات وتنظيم الفعاليات.

1.4.5. خدمات الحماية الاجتماعية: أعلنت تونس عن تدابير استثنائية للمساعدة الاجتماعية، وهذا الدعم يشمل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم مساعدات في شكل تحويلات نقدية. أما مصر فقد وسعت من هامش تغطية برامج تكافل وكرامة للمساعدة الاجتماعية ليشمل أكثر الفئات ضعفاً، ونفذت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردنية عدداً من الإجراءات الاجتماعية بما في ذلك تعليق اشتراكات تأمين الشيخوخة للقطاع الخاص، وتوسيع نطاق تغطية تأمين الشيخوخة ليشمل الأشخاص المستبعدين سابقاً وتخصيص 50% من عائدات تأمين الأمومة الخاصة بعام 2020 لتقديم المساعدات العينية والمادية للمسنين والمرضى.

كما أطلقت الهيئة العامة لحماية المستهلك العمانية مبادرة يتم بموجبها تقديم الدعم للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض المتضررة جراء إغلاق المحلات التجارية، وذلك في شكل سلات غذائية تضم السلع الأساسية أسبوعياً. فيما أعلنت تركيا عن تقديمها لدعم مالي شمل 4.4 مليون أسرة منخفضة الدخل.... إلخ. (منظمة التعاون الإسلامي، الآثار، صفحة 66، 67)

2.4.5. التعليم: إن للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن إغلاق المدارس بسبب انتشار كوفيد-19- آثار مباشرة على الملايين من المتعلمين في جميع أنحاء البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي خضم هذه الظروف، قام 46 بلداً عضواً في المنظمة بالاستجابة لهذه المشكلة من خلال طرح مجموعة من مناهج التدريس البديلة التي من شأنها أن تساعد على مواصلة الأطفال والشباب لتعليمهم.

5.5. في المجال الاقتصادي

قامت الأمانة العامة للمنظمة في إطار متابعة تنفيذ البيان الختامي للاجتماع الافتراضي الاستثنائي للجنة التنفيذية للمنظمة الذي عُقد يوم 22 أبريل 2020 بتوجيه رسالة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، على التوالي، تتضمن ضرورة النظر في تخفيف عبء الديون على البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك إمدادها بقروض ميسرة ومساعدات أساسية لمكافحة تداعيات الجائحة.

كما قام صناع السياسات في دول المنظمة بالاعتماد على مواردهم المالية المتاحة باعتماد مجموعة من السياسات الاقتصادية للحد من الخسائر الناجمة عن الجائحة تمثلت أساسا في: (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 57، 59)

- قامت 42 بتطوير وتنفيذ شكل من أشكال الحزم التحفيزية الضريبية لدعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الأساسية في المرحلة الأولى وجميع الأنشطة الاقتصادية في المرحلة الثانية.

- التدخلات على مستوى السياسات النقدية، قامت 26 دولة عضو في المنظمة بتخفيض أسعار الفائدة كانعكاس للسياسة النقدية التوسعية المباشرة للتعامل مع القيود المفروضة على السيولة الناشئة عن تفشي المرض. وأعلنت 19 دولة عضو في المنظمة عن حزم تحفيزية نقدية وقامت بضخها لتحريك الاقتصادات المتضررة، الى جانب استخدام عمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي، وتسهيلات الإقراض من البنك المركزي لدعم الأنشطة الاقتصادية.

- تسببت الجائحة في كبح الصادرات وتأجيج مخاوف المستثمرين الأجانب التي تسبب في هروب رؤوس الأموال، مما أدى إلى أحداث تقلبات في أسعار الصرف وميزان المدفوعات، لذلك قامت 20 دولة عضو في المنظمة بتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية لتحقيق الاستقرار في تقلبات أسعار الصرف والسيطرة عليها، فضلا عن كفالة وضمان التدفق المستمر إلى الداخل والخارج للعملات الأجنبية.

- عانت الدول التي تعتمد على صادرات المنتجات المعدنية، من خسائر كبيرة على مستوى أسعار هذه المواد، مما جعلها تتكبد خسائر كبيرة في الإيرادات. وقد أعلنت بعضها عن خطط لتخفيض الإنفاق الرأسمالي غير الضروري أو تأخيرها، حيث أعلنت عمان عن تخفيض الإنفاق في ميزانية 2020 بنسبة 10%، تخفيض المملكة العربية السعودية الإنفاق على في المجالات غير ذات الأولوية في ميزانية 2020 بمبلغ 50 مليار ريال سعودي، وأعلنت الجزائر عن رغبتها في تخفيض الإنفاق الجاري بنسبة 30% وتخفيض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار.

وعلى صعيد الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في 4 أبريل 2020 برنامجا للاستجابة بقرابة (2.3 مليار دولار أمريكي) ويهدف البرنامج إلى دعم جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى الوقاية من الجائحة والحد من أثرها والتعافي منه، ووضعها في مسار الانتعاش الاقتصادي من جديد عن طريق استعادة سبل العيش، وبناء القدرة على الصمود، واستئناف النمو الاقتصادي. (منظمة التعاون الإسلامي، جهود، 2020، صفحة 46)

كما كشفت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في 6 أبريل 2020، وهي إحدى الأجهزة المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي، عن استراتيجيتها لمواجهة أزمة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء حيث:

- **على الصعيد الوطني**، تدعم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الإجراءات الوطنية الحالية للدول الأعضاء من خلال توفير مساعدات غذائية، وتحويلات نقدية، والأمن الوظيفي، وبرامج تطوع مجانية لمساعدة الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة. وتشيد المنظمة بالإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن استخدام الاحتياطيّات الغذائية الاستراتيجية الوطنية وتوفير شحنات المعونة الغذائية إلى الدول الأعضاء التي هي في أمس الحاجة إلى إمدادات غذائية طارئة، وتشجع على مثل تلك الإجراءات. كما تتعهد المنظمة بتسريع إقلاع الجمعية الإسلامية لتجهيز الأغذية. (منظمة التعاون الإسلامي، جهود، 2020، صفحة 50)

- **وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي**، تتعهد المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بمتابعة تنفيذ مختلف اتفاقيات المنظمة المتعلقة بالتجارة الحرة وتشجيع الاستثمار، وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية (الأرز والقمح والكسافا، بما في ذلك زيت النخيل) إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء في ضمان الاكتفاء النسبي للأغذية، وزيادة الدخل وزيادة توازن ميزان المدفوعات.

6. خاتمة:

تعاني البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمستويات متفاوتة من تداعيات جائحة كوفيد-19، وليس من السهل حصرها لأن الفيروس لا يزال ينتشر ودرجات متباينة من الحدة. لكن الصدمة التي خلفها تفشي المرض على مستوى العرض والطلب تستلزم تدخلات حازمة على صعيد السياسات النقدية والمالية لتفادي حدوث موجة ثانية والتعرض لصدمة أقوى من الأولى، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج:

- جائحة كوفيد-19 هي عبارة عن فيروس انتقل من الحيوان إلى الإنسان، حيث كان عبارة عن مشكل صحي، لكن سرعان ما انتشر في دول العالم، وصنف بأنه مشكلة ذات طابع عالمي تمس كل قطاعات الحياة وتهدد صحة وديمومة الحياة في مختلف الدول، نظرا لعد القدرة إلى حد الآن من القضاء عليه، ومنع تجدد.

- صنفت تركيا من أكثر دول منظمة التعاون الإسلامي تأثرا بالفيروس، وذلك بسبب انها وجهة سياحية وذات أغراض أخرى على الصعيد العالمي.

- على الصعيد الاقتصادي كان لفيروس كوفيد-19- أثرا بارزا على توريد السلع والخدمات بسبب اضطراب سلسلة القيمة، وأيضا على الطلب على السلع والخدمات بسبب انخفاض المداخيل، مما يضر بالمؤسسات ويؤدي إلى تثبيط النشاط الاقتصادي.

- أدى إغلاق المؤسسات وتدابير الوقاية إلى تخفيض ساعات العمل، مما نجم عنه انخفاض الأجور وزيادة معدلات البطالة، والذي هو مرشح للزيادة في حالة عدم القضاء على الوباء بشكل نهائي.

- اتبعت جل بلدان العالم سياسات الاغلاق كتدبير وقائي رئيسي محاولة منها في التحكم في الوباء على مستوى الدول، وهذا أثر بشكل رئيسي ومباشر على قطاع السياحة والنقل بمختلف أنواعه، وكون 80% من شركات السياحة عبارة عن مشاريع صغيرة ومتوسطة، فهذا يهدد بصورة كبرى ديمومتها في ظل انخفاض الإمكانيات لتغيير نشاطها أو الصمود حتى زوال الوباء.
- تعاني القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الصحة إلى ضغط كبير، وتدهور في ظروف العمل خاصة في الدول النامية، نجم عنه تعرضها للعدوى مما زاد من حدة الأزمة.
- أثرت إجراءات الإغلاق ومنع النقل سلبا على وصول مختلف اللقاحات والأدوية إلى البلدان التي هي بحاجة إلى هذه المواد، مما نجم عنه بقاء العديد من المرضى وكبار السن رهائن الجائحة في العديد من البلدان.
- قامت معظم دول منظمة التعاون الإسلامي باتخاذ الإجراءات اللازمة، ووضع العديد من السياسات الكفيلة بإعادة بعث النشاط الاقتصادي، والانتقال إلى حالة اقتصادية نشطة في كل القطاعات، تجلت خصوصا في إجراءات السياسة النقدية والحوافز الضريبية.
- تعمل منظمة التعاون الإسلامي والهيئات التابعة لها على مد يد العون للدول الأعضاء على كل المستويات السياسية، الإنسانية الاجتماعية والاقتصادية بمختلف السبل من عون مادي، وتكثف الجهود على المستوى الدولي.
- رغم الجهود المبذولة لم تستطع دول العالم بما فيها دول منظمة التعاون الإسلامي من القضاء النهائي على الجائحة، مما يستلزم تكثيف الجهود العلمية بشأن محاربته.
- في ظل النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات:**
- تقديم الحماية والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذلك أنها تستأثر بالقسط الأكبر من القوى العاملة وحصة كبيرة من الناتج العام، بتنفيذ تدابير للدعم المؤقت كتخفيض قيمة الضرائب والرسوم المستحقة أو تأجيل سدادها، وتسهيل إجراءات الحصول على قروض، وتقديم منح وإعانات لهذه المشاريع حتى تتمكن من إدارة تدفقاتها النقدية وبالتالي تجاوز هذه الأزمة، وإعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي.
- ضرورة استمرارية وسائل الربط لأغراض التجارة والاستثمار: بالرغم من القيود الصارمة المفروضة على السفر والتنقل، فإنه من المهم ضمان ألا تتأثر سلسلة تدفق السلع الأساسية خلال فترة الإجراءات الاحتوائية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمنتجات الزراعية. ومع بداية التخفيف من الإجراءات الاحتوائية، لا بد من الموازنة بين حماية السكان واستمرارية عمل شبكات الإنتاج.

- تنفيذ سياسات نقدية استباقية وفعالة، حيث يتعين على بلدان المنظمة أن تولي اهتماما كبيرا لمسألة تنفيذ السياسات النقدية بفعالية وعناية كبيرة حتى تتوصل إلى الهدف المنشود، دون أن يخلف ذلك آثارا تضخمية خاصة فيما يخص إجراءات ضخ السيولة.

- تشكيل لجنة خاصة بمنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق شؤون السياسات الاقتصادية بشأن كوفيد 19 - من أجل توحيد الجهود والعمل المشترك.

- تعزيز التعاون الدولي للإبقاء على نشاط التجارة الدولية للغذاء، وذلك بالتخفيف من الحواجز التجارية لتسهيل حرية تدفق التجارة. وهذا من شأنه ضمان عدم توقف أنشطة التجارة الغذائية والزراعية على الصعيد العالمي حتى في ظل التحديات اللوجستية القائمة.

5. قائمة المراجع:

- Organization Of Islamic Cooperation. (2020) Covid – 19 – Pandemic In Oic Member Countries, Statistical, Economic And Social Research And Training Centre For Islamic Countries. OIC Statistical Outlook.,
- World Wealth Organisation. (2021, 04 25). تم الاسترداد من <https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus>.
- منظمة التعاون الإسلامي. (1972). ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.
- منظمة التعاون الإسلامي. (2020). جهود منظمة التعاون الإسلامي بأجهزتها كافة في خدمة القضايا الإسلامية، ومواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد - 19 -، نظرة عامة.
- منظمة التعاون الإسلامي. (06 ماي، 2021). تم الاسترداد من تاريخ المنظمة: https://www.oic-lan=ar&p_ref=26&oci.org/page/?p_id=56
- منظمة التعاون الإسلامي. (2020). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد - 19 - في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الأفاق والتحديات. مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سبسر.
- منظمة التعاون الإسلامي. (07 ماي، 2021). تم الاسترداد من الأجهزة المتفرعة: https://www.oic-lan=ar&p_ref=33&oci.org/page/?p_id=88
- منظمة الصحة العالمية. (06 ماي، 2021). تم الاسترداد من التأهب والاستجابة للطوارئ: https://www.who.int/csr/disease/coronavirus_infections/ar
- منظمة الصحة العالمية. (06 ماي، 2021). تم الاسترداد من التأهب والاستجابة للطوارئ: https://www.who.int/csr/disease/coronavirus_infections/ar
- نعيم بوعموشة، (المجلد 02، العدد 20 جوان، 2020). فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر - دراسة تحليلية - مجلة التمكين الاجتماعي، الصفحات 113-151.